

Distr.
GENERAL

A/RES/52/187
4 February 1998

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البند ٩٧ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/52/628/Add.2)]

١٨٧/٥٢ - تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠، الذي أيدت فيه برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١)، وقرارها ١٧١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، الذي قررت فيه أن تعقد اجتماعاً حكومياً دولياً رفيع المستوى لإجراء استعراض شامل للبرنامج في منتصف المدة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٠٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، الذي ذكّرت فيه بأنه سيجري في نهاية العقد استعراض وتقييم شاملان لتنفيذ برنامج العمل، وفقاً للفقرة ١٤٠ من البرنامج والفقرة ٧ (ج) من قرارها ٢٠٦/٤٥،

وإذ تحيط علماً بالتقرير المعنون "أقل البلدان نمواً: تقرير عام ١٩٩٧" الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^(٢)، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل^(٣)، الذي يلقي الضوء على الصعوبات الإنمائية الرئيسية التي لا تزال تواجهها أقل البلدان نمواً،

وإذ تسلم بأنه ينبغي المضي قدماً في متابعة الجهود الكبيرة التي اضطلعت بها أقل البلدان نمواً في مجال إصلاح السياسات العامة، والتي كانت في كثير من الحالات إصلاحات واسعة النطاق وعسيرة التنفيذ؛ وبأن التكيف الهيكلي يطرح تحديات حقيقية ومشاكل تتعلق بالموارد بالنسبة لهذه البلدان؛

(١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.II.D.6.

(٣) A/52/279.

وتشجع في هذا السياق المجتمع الدولي على دعم جهود الإصلاح الإضافية المذكورة التي تضطلع بها أقل البلدان نمواً، بما في ذلك مساعدتها على التقليل إلى أدنى حد من أي تكلفة اجتماعية تنشأ عن عمليات التكيف،

وإذ تلاحظ مع القلق الانخفاض في تدفق المساعدة الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً، وما ينتج عن ذلك من ضرورة إعطائها الأولوية في تخصيص الموارد التساهلية، واستمرار تهميشها في مجال التجارة العالمية، فضلاً عن أن العديد من أقل البلدان نمواً يعاني مشاكل مديونية خطيرة وأن أكثر من نصف تلك البلدان تعتبر بلداناً مرهقة بالديون،

وإذ تحيط علماً بالنتائج التي توصل إليها مجلس التجارة والتنمية في دورته الرابعة والأربعين بشأن البند المتعلق بالاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل^(٤)، بما في ذلك استنتاجاته المتفق عليها وتوصيته المقدمة إلى الجمعية العامة بأن تنظر، أثناء دورتها الثانية والخمسين، في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً، وفي عملياته التحضيرية، وفي جعل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مركز تنسيق للتحضير للمؤتمر،

١ - تقرر:

(أ) عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، على مستوى رفيع، في عام ٢٠٠١، وتكون ولاية المؤتمر على النحو التالي:

١' تقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري؛

٢' استعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والديون، والاستثمار، والتجارة؛

٣' النظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي؛

(ب) عقد لجنة تحضيرية حكومية دولية في وقت مناسب للتحضير للمؤتمر، على أن يسبق هذا الاجتماع انعقاد ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء، اثنان في أفريقيا، يشمل أحدهما الأمريكتين، والثالث في آسيا والمحيط الهادئ، وينبغي الاضطلاع بهذه الأنشطة التحضيرية في إطار مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩؛

(٤) أنظر: A/52/15 (Part II)، الفرع الثاني - جيم. وللإطلاع على النص النهائي، أنظر: الوثائق

الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٥.

٢ - تقرر أيضا أن يكون مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو مركز التنسيق للأعمال التحضيرية للمؤتمر؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يدرج في الإصدارات المقبلة للتقرير السنوي المتعلق بأقل البلدان نموا مساهمات موضوعية من أجل المؤتمر وعملياته التحضيرية؛

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند الفرعي المعنون "تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا" وأن تنظر، في جملة أمور، منها موعد انعقاد المؤتمر ومدته ومكانه وعملية التحضير له والتمويل اللازم من مصادر خارجة عن الميزانية لاشتراك ممثلين من كل بلد من أقل البلدان نموا في اجتماعات اللجنة التحضيرية وفي المؤتمر نفسه؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن المسائل ذات الصلة بهذا البند.

الجلسة العامة ٧٧

١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٧